بالحبر الأخضر

التنوع الحيوي

● يعد التنوع الحيوي او البيولوجي عنواناً عريضاً لحماية البيئة واختياراً حقيقياً للجهود المبذولة وطنياً ودولياً للحفاظ عل هذا التنوع وارساء تنمية مستدامة في ظل تزايد المخاطر على الانواع النباتية والحيوانية وعلى النظام الايكولوجي عموماً.

وبلادنا غنية وزاخرة بالتنوع الحيوي لكن هذا لا يعني انها تعرضت لتدهور مخيف على الأقل خلال الثلاثين سنه الاخيره حيث اختفت العديد من الانواع النباتية والحيوانية او كادت بفعل عوامل كثيرة مما يجعل الحفاظ على ما تبقى وتنميته ووضع البرامج الخاصة بها امراً ملحاً وهو ما يستشف من خلال السعي الدؤوب للتوسع في المساحة المحمية بانشاء محميات طبيعية برية وساحلية كونها أحد الادوات الهامة لاستعادة العاقبة لهذا التنوع من خلال الحفاظ وحماية ما تبقى منها في مناطق موزعة في اكثر من مكان من الوطن اليمني.

نبيل نعمان

ان ارساء ادوات حماية وادارة البيئة ضرورة ملحة للفوز في جهود حماية البيئة وخلق تراكم فعال في هذا المجال من شأنه ان ينقل هذه الجهود الى مستوى افضل حماية ووعياً مما يعني اننا امام اختيار لقدرتنا على رؤية المستقبل بشكل افضل وإلاّ فإن المأساة ستعم من خلال تدمير الانظمة الايكولوجية التي لا يمكن اصلاحها بسهولة.

قانونياً توجد الكثيرمن التشريعات الداعمة والداعية للحفاظ على التنوع البيولوجي وطنياً وعلى المستوى الدولي بحيث تصبح الاتفاقيات الدولية مثل معاهدة التنوع الحيوي وبروتوكول قرطاجنه حول السلام البيولوجية ملزمة للدول المصادقة عليها وأجد الأدوات الهامة للحماية وبلادنا طرفاً فيها الى جانب اتفاقيات اخرى تعني بهذا الامر مباشرة وبشكل غير مباشر ولم يبق إلا اعمال هذه القوانين والاتفاقيات على ارض الواقع وتفعيل ادواتها نقول ذلك ونحن نحتفل باليوم العالمي للتنوع الحيوي الذي يصادف في ٢٢ مايو من كل عام وهو يوم عزيز على قلوب اليمنيين يوم وحدتهم المباركة التي تحتفل قريباً بعيدها الخامس عشر.

اكتشافات جديدة في كهوف سقطرى:

مسح «٣٥» كهفاً وكشوفات عن أحوال الطقس وثقافات تعود لستة آلاف سنة

كتب/مسعد صويلح

كشف تقرير صدر مؤخرا عن البعثة البلجيكية المتخصصة في دراسة الكهوف أن «٣٥» كهفا في جزيرة سقطرى شملها المسح الميداني الذي بدأته البعثة منذ ثلاث سنوات مضت في إطار مشروع بيئات كهوف سقطرى الذي ينفذ في إطار التعاون والتنسيق بين الهيئة العامة لحماية البيئة وجامعة بروكسل البلجيكية.

ويهدف المشروع لدراسة التاريخ القديم لجزيرة سقطرى خاصة وشبه الجزيرة العربية بصفة عامة لاسيما المناخ والعلاقة الثقافية بين سكان الجزيرة الأصليين والأمم الأخرى والأقوام المتعاقبة التي سكنت الجزيرة منذ عشرة آلاف عام.

وأوضح السيد بيتردي جيست جيولوجي رئيس البعثة البلجيكية والذي يعد دراسته هذه لنيل درجة الدكتوراه برسالته الموسومة بـ«كهوف سقطرى» من جامعة بروكسل أنه وبعثته قد توصلوا الى تحقيق نتائج مبهرة في معرفة أحوال الطقس والثقافات للشعوب التي سكنت الجزيرة منذ «٦» آلاف سنة وذلك من خلال تكوينات الصواعد والهوابط الموجودة في بعض الكهوف، وأواني فخارية وأدوات مستخدمة في القطع واحراق البخور وكذا من خلال كتابات منحوتة باللغة الآرامية والهندية القديمة.

مشيرا الى أنه لا زالت هناك كتابات محفورة ببعض الكهوف ولم يفك رموزها بعد، ولم تعرف اللغة المستخدمة فيها.

وأضاف الباحث البلجيكي أن العرب من أول الأقوام التي سكنت الجزيرة، كذلك الرومان والهنود والأفارقة.

كما كشف التقرير أن بعض الكهوف تتوفر فيها مياه جارية وبعضها بحيرات بمكن استغلالها من قبل السكان للشرب والزراعة والطهور.

ويرى الباحث أن الكهوف تعد مصدر جذب سياحي من الدرجة الأولى لاسيما للممارسة السياحية البيئية مع وضع ضوابط مشددة ومرشدين سياحيين متخصصين للعمل في الكهوف بهدف الحفاظ على سلامة التكوينات والبيئات الحساسة في هذه الكهوف والتي يتطلب الحفاظ عليها.

وقد صدر عن البعثة خرائط لجزيرة سقطرى تبين مواقع الكهوف التي تتركز في منطقتين رئيسيتين تقعان في الجزء الغربي للجزيرة حيث كان الباحث قد القى محاضرة بمبنى برنامج صون وتنمية سقطرى في حديبو استعرض أهم النتائج التي توصلت اليها البعثة البلجيكية حول الكهوف.

يذكر أن العمل بهذه الكهوف سوف يستمر حسب البعثة لتحقيق مزيد من الاكتشافات وفك رموز لا زالت غامضة.

البحث العلمي وحماية البيئة.. من أجل تعاون مثمر

يشكل البحث العلمي والدراسات في مختلف الجوانب محوراً وركيزة اساسية لتحقيق اهداف ونجاحات أي اجراء او توجه او قرار ولم يعد العمل العشوائي قائماً اليوم في ظل العلم والمعرفة ويكون ذلك اكثر أهمية في الشأن البيئي كون ذلك مرتبط بصورة مباشرة بحياة الانسان والكون بشكل عام وأحد أركان قيام التنمية المستدامة .

والعلاقة القائمة اليوم بين الجهات المعنية بحماية البيئة ومركز البحوث والجامعات تتطور بإستمرار وهي خطوة ومؤشر في اتجاه علاقة افضل واعطاء البحث حقه في الحضور والمشاركة في صنع القرار بل وجعله محركاً لمجمل السياسات والتوجهات التنموية في بلادنا وتعد تجربة جامعتي صنعاء وتعز نموذجاً لهذا التوجه من خلال تنظيم فعاليات بيئية كما حدث مؤخراً باقامة ندوة البيئة والمرور في جامعة صنعاء بالتعاون مع وزارة المياه والبيئة (الهيئة العامه لحماية البيئة) وأمانة العاصمة والمرور وكذلك تنظيم جامعة تعز لمؤتمر بيئي كل عامين كما ان هناك جامعات اخرى تسير في نفس الاتجاه.

اقامة مثل هذه الفعاليات ستطور من البحوث العلمية والدراسات في المجالات البيئية وستخلق تراكماً مفيداً يثري جهود حماية البيئة ويفتح مسارات جديده ويمكن متخذي القرار والجهات التنفيذية من اتخاذ التدابير اللازمة في حماية البيئة في البر والبحر والأهم ان تتحول هذه البحوث الى اجراءات والاخذ بنتائجها وبلورتها بصورة سياسات وقرارات حتى تكتمل الفائدة.

هذه القضية ليست غائبة على جهة الاختصاص اكاديمية كانت او تنفيذية معنية بقضايا البيئة وكما قال الأخ المهندس محمود شديوه رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة أن هناك عملاً كبيراً يقوم حالياً مع جامعة صنعاء وربما جامعات اخرى في مختلف الجوانب البيئية بينما أكد الدكتور صالح باصرة رئيس جامعة صنعاء ان بحوث الندوة لم تعرض للمشاكل فقط وإنما ايضاً قدمت حلولاً علمية وعملية لمعالجة بعض جوانب المشكلة والتي هي هنا تلوث الهواء جراء وسائل النقل واثار ذلك على البيئة والصحة العامة.

وشدد على ان هذه الحلول جديرة بالاهتمام والتطبيق من قبل جهات الاختصاص فالمهم ليس عقد الندوة وإنما الاهتمام بنتائج الدراسات والابحاث المقدمة وحملت تحذيرات بالاضرار البيئية.

في ندوة جامعة صنعاء حول البيئة والمرور ام في مؤتمر جامعة تعز الثالث حول البيئة حفل كلامها بالعديد من الابحاث والدراسات القيمة التي يمكن الاستفاده منها والانطلاق من خلالها لاتخاذ اجراءات مناسبة للحد من تلوث الهواء وحماية البيئة بشكل عام فهل نطمح الى تعاون بين الجامعات اليمنية والجهات التنفيذية في مجال حماية البيئة.

مخاطر هوائيات المحمول على البيئة والصحة العامة

م.علي محمد الزمير

● يعتبر التلفون (الخلوي) المحمول في عصرنا هذا أحد أهم الأجهزة في ثورة الاتصالات التي يشهدها ويعيشها إنسان القرن الحادي والعشرين ويعتبر جزءاً متمماً للاتصالات الحديثة وحيث أن بعض الدول في العالم تعتبر التلفون الوسيلة الوحيدة المتوفرة والمعتمد عليها وانتشاره بشكل واسع في معظم دول العالم اصبح مألوفاً وفي متناول ايدي الغالبية من افراد السكان لميزاته المتعددة.

● هذا التفوق والنجاح للتلفون المحمول والزيادة في الطلب عليه ادى الى تعدد الشركات المصنعة والشركات المنفذة والمشغلة للخدمة وادى الى التنافس والتوسعة الا أن التوسعة تعتمد بالأساس على زيادة وانتشار تثبيت قواعد المحطات الهوائية الخاصة بالتلفون (الخلوي) المحمول ونتيجة للزيادة والتوسع في عدد المشتركين ادى الى إنتشار المحطات الهوائية الخاصة والتي تثبت عادة على الابراج المرتفعة او على أسطح العمارات المرتفعة حيث التجمعات السكانيه المزدحمة.

ولقد رافق هذا التطور ابتداء من التصنيع وانتهاءً بالتشغيل كم هائل من الدراسات والابحاث والتحليل للمخاطر المحتملة او المتوقعة على الانسان من الطاقه المنبعثه او المشعه من المحطات الهوائية المثبتة على أسطح العمارات السكنية وقد تم التوصل الى إرشادات وتعليمات وقائية ملزمة للشركات المنفذة للخدمة التلفونية الرسمية او الخاصة بالتقيد والالتزام بالارشادات والمعايير الدولية والصادرة من المنظمات المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للأبحاث السرطانية.

وتهدف هذه الارشادات لحماية كل فرد من السكان بالدرجة الأولى والذين يعيشون حول او بقرب هذه المحطات الهوائية وثانياً لحماية مستخدمي التلفون المحمول .

وكذلك تهدف الارشادات الصحية لعامة السكان لغرض الحد من المخاطر او التقليل من التعرض للمجالات الاشعاعية وعلى الجهات الرسمية المختصة بالحكومة وزارة الاتصالات تحمل المسئولية الاولى كونها الجهة الوزارية والمنفذة والمشرفة على نشاط القطاع الخاص ايقاف او الحد من المخاطر الاشعاعية على سكان العمارات المتجاورة والقريبة وخاصة عندما تكون هذه الهوائيات مثبتة على عمارات أو منازل منخفضة في إرتفاعها على المباني المجاورة او مواجهة وقريبة من عنابر المستشفيات وفناء المدارس وملاعب الأطفال.

ونتيجة لانتشار وتزايد تثبيت المحطات الهوائية للتلفون المحمول في الآونة الأخيرة على أسطح العمارات في المدن الرئيسية بشكل كبير حيث الازدحام السكاني برزت مخاوف السكان لهذا الانتشار والتزايد لهذه الهوائيات وخطورتها الاشعاعية كلما كانت قريبة للمساكن والسكان حيث المعروف انه اثناء التشغيل لتلك المحطات الهوائية تنبعث منها ترددات إشعاعية او طاقة اشعاعية تختلف مستوياتها على حجم الخليه وعلى حجم المنطقة هذه الترددات او الطاقة الاشعاعية ترسل على شكل حزم واسعه باتجاه الافقي وضيقه بالاتجاه العمودي اي تأثير هذه الاشعة بشكل كبير واسع على المنازل المجاورة والقريبة وتأثيرها الضيق والمحدود على ملاكي العمارات المثبتين لهذه المحطات على سقوف منازلهم مقابل ايجارات مغريه وبدون مراعاة للمخاطر الصحيه على الجيران من ناحية ارتفاع المنزل الحامل للهوائي والمسافة الأوفقية بينه وبين الجيران والارتفاع للهوائي من مستوي سطح الارض وبدون مراعاة للمخاطر من ناحية عدم الالتزام والتقيد من الشركات المنفذة بالمعدلات المحددة والامنة للطاقة الاشعاعية المنبعثة من المحطة الهوائية الواحدة وبشكل جماعي في كل الحي والمدينة حتى اصبح المواطن يعيش حالة فزع ورعب من هذا الحصار للإشباح الهوائية القاذفة الا بعد فترة زمنية طويلة لا قدر الله إنها الاورام الخبيثة والسرطانات والاعاقة والتخلف للأطفال والرضع.

أتمنى ان تتبدد مخاوفي انا شخصياً لاهتماماتي في قضية البيئة والآثار المترتبة عن تدهورها وان تتبدد مخاوف وقلق المواطن المقيم وشعوره بالطمأنينة والسلامة الدائمة.

وهذه المخاوف لن تتبدد الا من خلال ارتقاء وعي المواطن والمجتمع ومنظماته المهنية والحزبية وارتقاء وعي الفئة المثقفة وارتباطها بالهموم العامه والخطيرة ورصدها ونقدها بموضوعية ولن تتبدد هذه المخاوف الامن خلال اداء الدور لمهام واختصاصات الجهات المنفذة والمشرفة مثل وزارة الاتصالات والهيئة العامة لحماية البيئة وإشراك ايضاً وزارة الصحة والهيئة الوطنية للطاقة الذرية بايقاف وازالة الهوائيات المخالفة للمعايير المنظمة والآمنة لحماية الانسان اولاً .

● حماية البيئة مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع وهي واجب ديني ووطني وبعد هذا الأمر ملحاً عندما يتعلق الامر بملوثات في قلب الاحياء السكنية كونها تصبح أكثر ضرراً وخطوره.

ومن هذه الملوثات طفح المجاري وتبدو في اللقطة بقعة مجاري وقد احتلت وسط احد الشوارع الخلفية في مدينة الشعب - مديرية البريقة بمحافظة عدن حيث باتت خطراً يهدد صحة المواطنين وبؤرة للتلوث والامراض فهل يمكن السكوت عن هذا في ظل وجود شبكة عامة للصرف الصحي في المدينة تمر بالقرب من هذه البحيرة الآسنة.

وكان أمام المسجد في هذه الحارة قد أشار مشكوراً في خطبة الجمعة قبل الماضية الى هذا التلوث وهو ما يؤكد اهمية دور المسجد في نشر التوعية البيئية ودعوة المواطنين للحفاظ على نظافة المكان الذي يعيشون فيه وعدم الاضرار وتلويث البيئة المحيطة.

المطلوب اعلام سياحي عربي !

فواز غالب البكاري*

● لاشك ان الاعلام السياحي أحد الدعائم الرئيسية لصناعة السياحة باختلاف وسائله المتعددة في الوقت الذي لانزال في وطننا العربي الكبير مقصرين في هذا الجانب، إذ تهتم الفضائيات العربية بالمطبخ العربي بجديد الفن والفنانين فلا يوجد اعلام سياحي عربي متخصص .

وبالمناسبة -ونحن نتحدث عن الاعلام السياحي العربي- انطلقت في الاشهر الماضية قناة السفر العربي التابعة لمجموعة السويداني العقارية والتي تبث من مدينة دبي للاعلام، وباعتقادي ان هذه القناة بدأت تخطو خطوات ناجحة في مجال الاعلام السياحي، القناة حافلة بعدد من البرامج السياحية أبرزها برنامج ليالي عربية الذي يهدف الى تخصيص كل حلقة في البرنامج لدولة عربية اذ تلتقي كاميرا البرنامج إثنين أو ثلاثة سياح يعبرون عن انطباعاتهم السلبية عن البلد الذي زاروه، بعد ذلك يتم استضافة المتحدثين «السياح» في البرنامج على الهواء مباشرة مع استدعاء مسؤول في السفارة او القنصلية التابع لذلك البلد فيصير هناك نوع من التفاهم بين المتحدثين والمسؤول والمتصلين من الدولة التي زارها السياح حتى يصلوا في النهاية الى اقناع السياح بطيبة أهل البلد وإزالة الصورة السلبية التي تكونت في عقولهم مع منحهم تذاكر سفر مجانية لزيارة البلد مرة أخرى، حيث سيحضرون بكل احترام وحسن استقبال وكرم ضيافة، ومن الانطباعات السلبية التي قالها السياح سوء معاملة المواطنين لهم أو ارتفاع الاسعار وغيرها .

هذا هو الاعلام السياحي الذي يزود جمهور السياح بأكبر قدر من المعلومات الصحيحة والأخبار السليمة لتكوين رأي عام صائب، فالإعلام السياحي يخاطب عقول الجماهير ويلامس عواطفهم ويقوم على المناقشة والحوار والاقناع وهذا مانعتقده حقيقة في وطننا العربي المترامي الأطراف فقناة «ARABIAN Travel Tv» وضعت النقاط على الحروف مركزة على مقوماتنا السياحية مستهدفة السائح السياحي في بلادنا اليمن خاصة والوطن العربي عامة.

والله من وراء القصد ،،،

* قسم السياحة وإدارة الفنادق - جامعة تعز

٧١,٥ مليون متر مكعب الفجوة المائية السنوية

فرع هيئة الموارد المائية بصعدة يستعد لاستكمال شبكات الرصد وتوفير مختبر للمياه

تعكف الهيئة العامة للموارد المائية - فرع صعدة تنفيذ العديد من الخطط والبرامج الهادفة لتطوير قطاع المياه خاصة وان الفرع انشأ حديثاً (٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤م) نظراً لما يعانيه حوض صعده المائي من وضع حرج.

وأوضح الاخ المهندس/ يحيى محمد الشرفي مدير عام فرع الهيئة العامة للموارد المائية بصعدة أن الخطط المستقبلية للفرع التي يتطلب انجازها هو استكمال شبكة الرصد الحالية بإضافة محطات جديدة منها تركيب عشر محطات اوتوماتيكية لمراقبة حركة المياه الجوفية في الحوض ومحطة اخرى لمراقبة نوعية المياه وثالثه لمراقبة تدفق السيول والفيضانات في وادي بنشور.

وأضاف ان الفرع يسعى جاهداً للعمل على توفير مختبر مياه لمحافظة صعدة خاص بدراسة وتحليل نوعيات المياه المختلفة للاستخدام الزراعي والسكاني من خلال الهيئة العامة للموارد المائية.

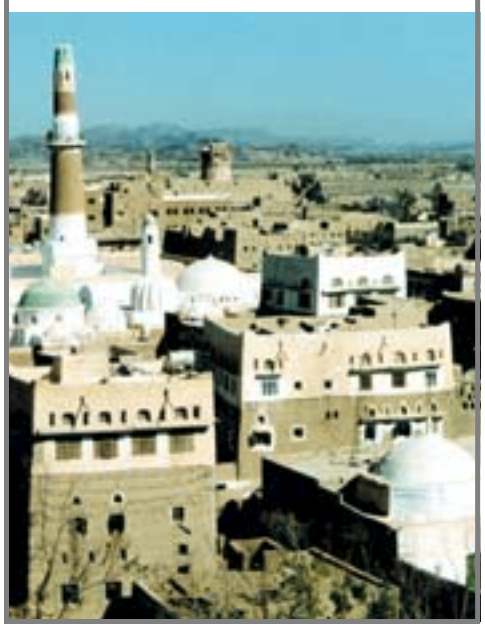

باحثون يحذرون من نقص حاد في المياه بباكستان خلال السنوات المقبلة..!!

■.. إسلام أباد/ وام/ حذر باحثون من أن باكستان ستواجه نقصاً حاداً في المياه كماً ونوعاً خلال السنوات المقبلة تتحول معه الأراضي الزراعية الى أراض بور مع اتساع مساحة الصحراء ان لم تبادر حكومة اسلام أباد بوضع سياسة مائية مبنية على ادارة متكاملة لمواردها من المياه.

وأكد الباحثون في ورشة عمل نظمها البنك الآسيوي للتنمية تحت عنوان «المياه في باكستان» بإسلام أباد مؤخراً، أن تنظيم استهلاك واستخدام مياه الأنهار والسدود وتنظيم استغلال المياه الجوفية وتحسين موارد المياه وتقليل التبذير في الاستهلاك يتطلب الاسراع في طرح مشروع السياسة المائية المعد منذ خمس سنوات على مجلس الوزراء الباكستاني للموافقة عليه وتخويل المؤسسة المشكّلة حديثاً والمعنية بالسدود بتقديم توصياتها لتنفيذ سياسة الرئيس الباكستاني/ برويز مشرف بشأن اقامة سدود كبيرة وصغيرة علاوة على اجراء اصلاحات في المؤسسات الحكومية المختصة لرفع كفاءتها واستخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة في أنظمة الري وخلق التوعية بين المزارعين وتوفير المخصصات للأبحاث المائية والزراعية.

وأرجع الباحثون نقص المياه الى تزايد عدد سكان باكستان الذي من المتوقع أن يصل الى /٢٢١/ مليون نسمة خلال العام ٢٠٢٥م، مقارنة بـ ١٤٤,٥ مليون نسمة حالياً، اضافة الى انخفاض كميات المياه في الأنهار والقنوات وتدهور النوعية.

وكشف الباحثون عن معاناة المدن والأرياف الباكستانية حالياً من مسألة صلاحية مياه الشرب والصرف الصحي بما فيها كراتشي أكبر مدن باكستان التي تصل فيها امدادات المياه الى ٥٠٪ من السكان فقط وهي مياه غير نظيفة تعتمد في الغالب على المياه الجوفية الملوثة في وقت لا تصل فيه نسبة المياه التي تعامل كيميائياً واحداً بالمائة علاوة على ذلك في وقت تحتوي فيه المياه الجوفية على عدد من مدن اقليم البنجاب/ لاهور وملتان وبهاولبور وكجرانوالا وقصور/ على مواد سامة.. مشيرين في الوقت نفسه الى تقلص الموارد المائية بنسبة ٢٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٥٠م.

كما كشف الباحثون عن أن باكستان تواجه مشاكل عديدة مما يجعلها في حالة تخبط بسبب غياب سياسة مائية وترتيبات مؤسساتية للتطوير والادارة، وعدم توزيع حصص المياه على الأقاليم الباكستانية الأربعة وفق احتياجاتها مع سوء استخدام المياه في الري، وعدم وجود سدود مائية وخزانات كافية لتخزين مياه الأنهار والأمطار والفيضانات، وعدم تطبيق مفهوم الادارة المتكاملة لموارد المياه، وغياب التنسيق بين الادارات المختصة بالحكومة الاتحادية والمؤسسات الاقليمية والمنظمات الدولية والمستقلة علاوة على عدم وجود هيئة للتنسيق فيما بينها، وقصور في الرؤية للظروف البيئية كالجفاف الذي استمر خمس سنوات والفيضانات المتتالية وغياب الاستثمار والتوعية الاعلامية لنشر المعرفة وتبادل المعلومات والأمن الغذائي وادارة موارد المياه.

غير أن الباحثين أكدوا خلال الورشة التي عقدت في اطار السياسة التي يتبناها البنك الآسيوي للتنمية تحت شعار /الماء للجميع/ أن بعض العوامل التي تحدد حصة باكستان من المياه خارجة عن نطاق صلاحيتها كالنزاع الذي يحدث أحياناً مع الهند حول توزيع مياه الأنهار التي تنبع في الهند وتسير في الأراضي الباكستانية ومدى التزام البلدين بمعاهدة مياه الأندوس /١٩٦٠م/ التي تنظم عملية توزيع حصة كل منهما.

الجدير بالذكر أن باكستان تعترض حالياً على سد بجليار الذي تقيمه الهند على نهر تشناب في كشمير وآخر في منطقة كيشن وولر براج وذلك لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وهو الأمر الذي دفعها الى طلب تحكيم البنك الدولي أحد أطراف المعاهدة للفصل في النزاع بعد أن فشلت المحادثات بين البلدين.

وأجمع الباحثون على سرعة وضع سياسة مائية لتنظيم ادارة المياه واتخاذ ترتيبات مؤسساتية ومعلوماتية وتنسيق العمل بين جميع الادارات والمنظمات واتباع البرنامج الذي يدعو للادارة المتكاملة لموارد المياه وتوجيه الاهتمام لنوعية المياه وتوزيع حصص متساوية منها على الأقاليم الأربعة. مؤكدين أن قطاع الزراعة المرتبط بالمياه يواجه أزمة.

ووصف الباحثون الأمطار التي هطلت خلال الموسم الشتوي بعد خمس سنوات من الجفاف بأنها كانت مشجعة، رغم أنها كانت أقل بنسبة ٤١٪ عن المستوى العادي، حيث قدر النقص بنحو ٨٨٪ في اقليم السند و٧١٪ في اقليم بلوشستان.

وتعتمد باكستان كلية على الزراعة التي تساهم بنسبة ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي وتجلب ٦٠٪ من العملة الأجنبية وتستوعب ٥٠٪ من القوى العاملة.

وتستهلك المزروعات ٩٣٪ من المياه في باكستان وتغذي أكبر شبكة للري في العالم التي تبلغ أطوالها ٥٧ ألف كيلومتر، كما يجري تخزينها وراء ١٩ سداً مائياً، و٤٣ قناة مياه رئيسية.. حيث يعتبر نهر الأندوس المصدر الأساسي للمياه الى جانب الأنهار الأخرى.

٢٠ مليون دولار من البنك الدولي لوزارة الموارد المائية العراقية

■،، بغداد/ خدمة قدس برس/..

منح البنك الدولي ٢٠ مليون دولار لوزارة الموارد المائية العراقية لإنجاز المشاريع الإروائية في محافظات المثنى وذي قار وميسان.

وقال عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية في حديث صحفي إن الوزارة وقعت الوثائق النهائية مع البنك الدولي، وتم تحديد المشاريع المهمة كمرحلة أولى، مضيفا أن جزءاً من المبلغ المذكور سيخصص للمشاريع الأخرى التي ستحددها الوزارة.

وأضاف الوزير أن هذه المنحة سيخصص منها مليونان ونصف المليون دولار لصيانة السدود، ومليون ونصف المليون دولار لصيانة وتشغيل ٢١ مشروعا إروائياً في عموم العراق، إضافة إلى حفر مئات الآبار، بكلفة ٣ ملايين دولار، مع توفير مستلزمات العمل.

وأشار الوزير إلى أن هذه المنحة ستسهم في زيادة المساحات المروية من الأراضي الزراعية، لإنجاح الموسم الزراعي الصيفي المقبل، بعد أن شهد العام الماضي زيادة في الأراضي المزروعة.